تقوم بتخطيط الطرق، وتوريد المياه، ووقاية ما يقع ضمن نطاقها، وانشاء المسالخ، وتنظيم الأسواق؛ ولكنها لم تبلغ، بعد، مرتبة الهيئة المشتركة التي تعبّر، بما تقوم به من الخدمات، عن الشعور الاجتماعي الذي تكنّه (جماعة السكان)»[٢٦]. وكان الاستنتاج الاساسي لاعضاء «لجنة بيل» ان «... هذا التقييد المفروض على صلاحية البلديات وعلى مسؤوليتها هو العامل الاكبر في عدم اهتمام سكان المدن بأكثر المجالس البلدية... وقد كانت الانتخابات بالتزكية أمراً مألوفاً...»[٢٧]. ومن أجل «... اثارة اهتمام الجمهور، وبعث الروح المدنية فيه، في ما يتعلق بالحكم الذاتي المتمثل بالبلديات»، شدّد تقرير اللجنة على ضرورة «... ان يكون للبلدية السلطة والمركز الكافيان لاسترعاء الانتباه واثارة الطموح»[٢٨]. ولذلك، أوصت اللجنة بضرورة اصدار قانون بلديات جديد، يقوم بتصنيف البلديات الى مستويات حسب «... اتساعها واهميتها»، وتعيين خبراء في حكومة الانتداب، تكون مهمتهم الاساسية تنظيم علاقتها بمؤسسات الحكم المحلي، وخاصة البلديات[٢٩]. وعلى الرغم من ان حكومة الانتداب اعترفت، بعد مضيّ ثمانية اعوام، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥، بضرورة تطبيق هذه التوصيات «... حينما تسمح الظروف»، الاّ ان بريطانيا خرجت من فلسطين قبل ان تحين لها تلك «الظروف»[٣٠].

وفي المجال السياسي، كان دور البلديات محدوداً، على الصعيد المحلي، وشبه غائب، على الصعيد الوطني العام، خاصة خلال عقدي العشرينات والثلاثينات. فعلى الصعيد المحلي، لم يكن للبلديات دور بارز كمؤسسات، وانّما تمحور اثرها السياسي في انتخاب (أو تعيين) المجالس البلدية؛ اذ برزت الصراعات والتنافسات العائلية حول كيفية تشكيل المجالس، وضمان رئاستها. والسياسة المحلية في فلسطين، خلال تلك الفترة، لم تكن تعبّر، أساساً، عن صراع ايديولوجي بين برامج سياسية مختلفة، وانما عن تنافس مصلحي بين العائلات المدينية المتنفذة. ولذلك، اصبحت البلديات آلية سلطة في يد العائلة (او تحالف العائلات) التي تسيطر عليها، فكانت تستغلها مركزاً لتأمين تغلغل نفوذها وضمان مصالحها.

أمّا على الصعيد الوطني العام، فكانت حلبة السياسة الفلسطينية، خلال فترة العشرينات والثلاثينات، من نصيب اللجان التنفيذية للمؤتمرات الوطنية الفلسطينية، والمجلس الاسلامي الاعلى، والاحزاب السياسية الفلسطينية، واللجان القومية، واللجنة العربية العليا. وفي حين لم يكن للبلديات دور سياسي مؤسسي فاعل على هذا الصعيد خلال تلك الفترة، نجد ان بعض رؤساء البلديات، بصفتهم الشخصية، لعب دوراً قيادياً هاماً في مجرى الحركة الوطنية الفلسطينية[٣١]. ويجدر ان لا يغيب عن البال، في هذا السياق، الدور الذي لعبته السلطات البريطانية في تأجيج الصراع الوطني التنافسي من طريق تعيينات رؤساء البلديات. وأفضل مثال على ذلك، تعيين راغب النشاشيبي خلفاً لموسى كاظم الحسيني في رئاسة بلدية القدس في العام ١٩٢٠، الامر الذي أعاد فتح باب التنافس بين العائلتين، وانتقل، سريعاً، ليشمل فلسطين بأسرها. وخلال فترة رئاسته لبلدية القدس، التي دامت حتى العام ١٩٣٤، نجح النشاشيبي بتوطيد نفوذه السياسي، من طريق ايجاد حلف قوي يضم عدداً من رؤساء البلديات.

ولكن على الرغم من انضواء العديد من رؤساء البلديات تحت الراية «المجلسية»، أو راية «المعارضة»، لم يكن للبلديات ذاتها منظمة تجمعها، وتنسّق مواقفها، وتجعل منها ادوات سياسية فاعلة. وجاءت أولى المحاولات في هذا الاتجاه إبّان الثورة العربية في فلسطين، حين عقد اجتماع سري لرؤساء البلديات في منزل رئيس بلدية رام الله، بعد ان حالت السلطات دون عقد مؤتمر عام لهم. وقرر المجتمعون مشاركة البلديات في الاضراب العام، باستثناء عمّال التنظيف والتنوير والمياه[٣٢].